

اصابه وقت الخروج واستقر فيه كنظيره
من البول والغائط في الاستنجاء بالبحر حينئذ
فلو سال وقت الخروج من غير انفصال لم
يضر ولو انفصل في موضع يغلب فيه تقاذف
الدم فيحمل العفو كنظيره من الماء المستعمل
لو انفصل من البدن وعاد اليه فقد صرح
الاذن عي بانه كالاجنبي انتهى ولو اصاب
الثوب مما يحاذي الجرح فلا اشكال في العفو ولو
سال في الثوب وقت الاصابه من غير انفصال
في اجزاء الثوب فالظاهر انه كالبدن انتهى ووافق
م وعلي ان الدم اذا انتقل الى الثوب الملاقى لموضع
خروجه عفي عنه وقال ينبغي ان يكون المراد
بانتقال الدم المعفوي عنها انتقالا يمنع العفو

عن

عن كثيره ان ينتقل عما ينتشر اليه عادة انتهى
انتهى من حاشية المح الشيخ الجمل رحمه الله
تعالى ثم ذكر الماتن رحمه الله تعالى قيده
ثانيا في مسألة الدم غير الاجنبي بقوله
ولم يكن بفعله اي قصدا فلو كان كذلك
كان عصر الدم او محل الفصد والحجم
او حكة الدم لنحو وضع درر عليه
ولو مكررها على ذلك لم يعف الا عن
القليل وفعل غيره باذنه ورضاه في
غير ما يأتي من الفصد والحجم كفعله
وليس من الفعل فجر الدم اميل نحو برة
كما قاله الزيادي اه ملخصا من
شرح مروق لعل الجلال ثم بينه

Copyright © King Saud University